سوق التأمين المغربي يشهد قفزة في نشاطه منذ بداية 2021

الرباط – أظهرت مؤشرات حديثة أن قطاع التأمين في المغرب سار عكس قيود الإغلاق وحقق قفزة في التعاملات منذ بداية 2021، وهو ما يعطيه زخما لتوسيع نشاطه في ما تبقى من العام الجاري.

وأفادت هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في تقرير نشرته وكالة الأنباء المغربية الرسمية بأن أقساط التأمين الصادرة عن شركات التأمين وإعادة التأمين شهدت ارتفاعا في حجم المعاملات.

وبلغت تلك التعاملات حوالي 36.4 مليار درهم (4 مليارات دولار) بنهاية شهر أغسطس الماضي، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 13 في المئة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

> 13
> في المئة نسبة نمو تعاملات القطاع في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري بمقارنة سنوية

وأوضحت الهيئة أن فرع تأمينات "غير تأمين الحياة" ارتفع بنسبة 6.9 في المئة، فيما عرفت فئة التأمين على الحياة ارتفاعا بنسبة 21.3 في المئة.

وتراهن الرباط على اقتحام التأمين التكافلي في القطاع المالي والتأمينات عموما بشكل تدريجي، باعتباره أحد المحركات الأساسية المستقبلية لتعزيز مستويات النمو الاقتصادي.

وكان مجلس المنافسة قد أبرم الخميس الماضي اتفاقية مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بهدف وضع إطار للتشاور بشأن القضايا والإشكاليات ذات الصلة بتقنين المنافسة في قطاع التأمينات.

وتأتي الاتفاقية التي وقعها رئيس مجلس المنافسة أحمد رحو ورئيس هيئة مراقبة التأمينات بالنيابة عثمان خليل العلمي تجسيدا لإرادة الطرفين في خلق دينامية للتعاون تقوم على أسس ذات طابع رسمي بما يضمن فعالية واستدامة الإجراءات والتدابير المشتركة، بغية إرساء الحوكمة الجيد، طبقا للإطار القانوني المنظم للهيئتين.

وأكد رحو أن الهدف من الاتفاقية هو خلق إطار للتعاون يتيح تبادل المعلومات وتنظيم التظاهرات المشتركة، بما يسمح ببلورة رؤية مشتركة حول الإشكاليات التي تهم قواعد المنافسة وحماية المستهلك في مجال التأمينات والهيئات المكلفة بالاحتياط الاجتماعي.

وأوضح أن الطرفين سيعملان بموجب اتفاقية التعاون هذه على إرساء تدابير لتحسيس ومواكبة الفاعلين في قطاع التأمينات من أجل حثهم على احترام المعايير والممارسات الفضلى في مجال المنافسة.

وتعد هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي التي تم تأسيسها في 2016 السلطة المكلفة بتقنين ومراقبة قطاعي التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

كما تسهر من خلال الصلاحيات المخولة لها على ضمان نزاهة القطاعات الخاضعة لمراقبتها وتتبع سيرها العادي وتطويرها خدمة لمصالح المؤمن لهم والمنخرطين والمستفيدين من الحقوق.

واعتبر العلمي أن التعاون مع مجلس المنافسة، لاسيما في ما يرتبط بالتبادل الدائم للمعلومات والخبرات بين المؤسستين بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك، سيحفز نشاط سوق التأمين بالبلاد وفق أسس تعمل على دعم مؤشرات النمو وتعزيز مساهمته في الاقتصاد.

القاهرة تشيد خط أنابيب جديدا لنقل الغاز

القاهرة – عززت مصر من جهودها لتوسيع نشاط قطاع الغاز الطبيعي من خلال دعم البنية التحتية لزيادة عمليات الإنتاج بشكل أكبر في السنوات المقبلة.

وأعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية في بيان نشرته رئاسة مجلس الوزراء على حسابها في فيسبوك أنها بدأت في إنشاء خط غاز بالصحراء الغربية بإنتاج متوقع 15 مليون قدم مكعب يوميا.

وجاء الإعلان عن ذلك خلال جولة تفقدية لوزير البترول والثروة المعدنية طارق الملا السبت الماضي لعدد من المشروعات البترولية بمنطقتي خليج السويس ورأس غارب بالبحر الأحمر شرق القاهرة.

وشملت الجولة التسهيلات الإنتاجية الجديدة لشركتي جابكو والعامة للبترول لزيادة معدلات الإنتاج ودعم حجم احتياطيات مصر من البترول والغاز.

وأكد الملا خلال الجولة أهمية الاستمرار في دعم شركات قطاع البترول من أجل الاستمرار في زيادة الإنتاج من الحقول الحالية وتحقيق اكتشافات جديدة والعمل على خفض تكلفة الإنتاج والتوسع في استخدام التكنولوجيات والتقنيات الحديثة في مجالات البحث والاستكشاف وتنمية إنتاجية الآبار.

ووجه باستغلال الإمكانيات المتاحة في ضوء ارتفاع أسعار البترول العالمية لتكثيف أعمال البحث والاستكشاف وتنمية إنتاج البترول والغاز.

وقال رئيس الشركة العامة للبترول نبيل عبدالصادق إن "إنتاج الشركة الحالي يبلغ حوالي 74 ألف برميل زيت مكافئ يوميا".

واستعرض مشروعات الشركة الجارى تنفيذها لزيادة الإنتاج من الزيت الخام والغاز، أهمها مشروع تحويل محطة الحمد لمحطة معالجة متكاملة ومتوافقة بيئيا لمعالجة 50 ألف برميل يوميا.

وكذلك مشروع إنشاء تسهيلات الإنتاج المبكر ومد خطوط بحرية لعدة حقول بمنطقة خليج السويس في الصحراء الشرقية من بينها الخط الشحن الجديد "أبوسنان – الحمرا" بطول 170 كم.

وتسعى مصر لأن تكون مركزا إقليميا في تجارة الغاز بعد الاكتشافات المتتالية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد بدء إنتاج حقل ظهر في البحر المتوسط والذي تشرف على تشغيله شركة إيني النفطية الإيطالية.

وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الاستثمارات التي تم ضخها في قطاع البترول والغاز خلال السنوات الست الماضية بلغت نحو 74 مليار دولار.

تدعيم البنية التحتية للطاقة

حافز أعلى لدفع مشاريع البنية التحتية

دبي توسّع الشراكات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص

حكومة الإمارة تطلق مشاريع جديدة بقيمة 6.8 مليار دولار

تمضي دبي قدما في توسيع نطاق الشراكات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص وفق جدول زمني تشرف عليه الحكومة بهدف الرفع من كفاءة اقتصاد الإمارة الخليجية في المقام الأول وما يترتب على ذلك من تحسين جودة الخدمات عبر تعزيز البنية التحتية بشكل أكبر.

دبي – أعلنت حكومة دبي الأحد عن محفظة متنوعة من المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص بهدف استكمال خطط تطوير الإمارة وجعلها محورا حيويا في تنمية اقتصاد دولة الإمارات وواحدة من أذكى مدن العالم.

وتبلغ قيمة الاستثمارات التي تم الإعلان عنها خلال مؤتمر للشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي أقيم في دبي، مركز السياحة والأعمال الإقليمي حوالي 25 مليار درهم (6.81 مليار دولار).

ويُعدّ المؤتمر الأول من نوعه تستضيفه الإمارة ومنطقة الشرق الأوسط ويلقي الضوء على الفرص والتحديات العالمية والإقليمية في مجال الاستثمار في المشاريع الحيوية وتمويلها، ويبيّن أهمية الدور الذي تلعبه هذه الشراكة في تحقيق الاستدامة في تمويل المشاريع.

وتتضمن الاستثمارات قرابة 30 مشروعا، تشمل سبعة مشروعات للتطوير الحضري بقيمة 22.58 مليار درهم (6.15 مليار دولار)، و14 مشروعا للطرق والنقل بقيمة 2.39 مليار درهم (650 مليون درهم) وثمانية مشروعات للصحة والسلامة بقيمة 526 مليون درهم (143 مليون دولار).

وبهذا الإعلان أصبحت قيمة مشاريع الشراكة القائمة والمُعلن عنها بين القطاعين العام والخاص في دبي منذ بدء الحكومة في اتخاذ هذا المسار تزيد على 65 مليار درهم (17.7 مليار دولار).

واعتمدت حكومة دبي تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ العام 2015 إيمانا منها بأهمية القطاع الخاص ودوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة عبر جذب المستثمرين وكذلك التخفيف الضغوط على الموازنة السنوية.

وأكد الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية خلال حضور أعمال "مؤتمر دبي الدولي للشراكة بين القطاعين العام والخاص" أن القطاع الخاص يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر معادلة التنمية الشاملة في دبي.

ونسبت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية إلى الشيخ مكتوم قوله "نعقد آمالا على هذه الشراكة النموذجية في ضوء خطة الخمسين في إطار يكفل للقطاع الخاص بمختلف أحجام مؤسساته وتخصصاتها المساحة الكافية لمضاعفة أدوارها ضمن بيئة داعمة ومحفّزة على الإبداع".

وأشار إلى أن الحكومة تعمل على أن تكون دبي الوجهة الاستثمارية الأولى بالمنطقة، بالمزيد من الفرص والمشاريع والمبادرات القائمة على قاعدة صلبة بين القطاعين العام والخاص.

وتأتي هذه الخطوة بالتزامن مع إطلاق خطة دبي الحضرية 2040 التي ترسم خارطة متكاملة لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة في دبي، يكون محورها الإنسان وهدفها الارتقاء بجودة الحياة وتعزيز التنافسية العالمية للإمارة.

وتتضمن الخطة مخططا هيكليا استراتيجيا للإمارة للعقدين المقبلين، ويتكامل مع كافة الخطط الرئيسة للتنمية الحضرية في الإمارة، وتوجهاتها الاقتصادية والاستراتيجية، ويدعم نموها وتطورها المستقبلي.

وقال المدير العام لدائرة المالية في حكومة دبي عبدالرحمن آل صالح خلال المؤتمر "نجتمع اليوم في إكسبو 2020 دبي لنشرعَ معا في رسم ملامح دقيقة للمرحلة المقبلة من الابتكار في تمويل المشاريع الحكومية الحيوية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص".

الشيخ مكتوم بن محمد

نعقد آمالا على هذه الشراكة النموذجية في ضوء خطة الـ50

عبدالرحمن آل صالح

هذا المجال الحيوي أضحى الوجهة الابتكارية التالية للحكومات

وأضاف أن "هذا المجال الحيوي الناشئ قد أضحى الوجهة الابتكارية العالمية التالية للحكومات في مساعيها لتمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية الحضرية".

وأوضح أنه تم وضع إطار متكامل لضمان الانطلاق الأمثل لمشروعات الشراكة من خلال إيجاد الكيانات الرئيسة لإدارة السياسات والإجراءات، بالإضافة إلى تحديد مجموعة كبيرة من القطاعات الحيوية التي تم التركيز عليها.

ويرى خبراء أن الإعلان سيزيد الاعتراف الدولي بملكية دولة الإمارات عموما وإمارة دبي خصوصا لأفضل بنية تحتية من قوة جاذبية هذه الخطوة، فضلا على اعتمادها على استراتيجية استثمارية تدعم الأفكار الريادية في قطاعات الصناعة والتعليم والصحة والذكاء الاصطناعي والأمن الغذائي وجودة الحياة.

وتتطلع دبي للاستفادة من تدفق الاستثمارات إليها مع انطلاقة المعرض الدولي إكسبو 2020، والذي انطلق مطلع هذا الشهر وسيستمر حتى نهاية مارس المقبل، وذلك بعد عام من التأخير بسبب الجائحة وبعد سنوات من مواجهتها التداعيات القاسية للأزمة المالية العالمية في العام 2009 والفقاعة العقارية التي شهدتها حينها.

وإلى جانب جذب رؤوس الأموال إلى العديد من القطاعات المتنوعة، يأمل المسؤولون في الإمارة إلى أن يعزز المعرض نشاط سوق العقارات أيضا بعد أعوام من الركود خاصة وأن بعض المؤشرات أظهرت أنها تسير نحو التعافي.

وقالت سي.بي.آر.إي غروب للاستثمار في العقارات إن متوسط أسعار العقارات السكنية في دبي ارتفع 4.4 في المئة في 12 شهرا حتى أغسطس الماضي، في أعلى زيادة سنوية منذ فبراير 2015.

لكنّ تراجعا مستمرا في الإيجارات يشير إلى ضعف مستمر في القطاع الذي يواجه متاعب منذ وقت طويل. وقالت الشركة في مذكرة إن الإيجارات في دبي واصلت اتجاه الانخفاض وتراجعت 2.7 في المئة في المتوسط في العام المنتهي في أغسطس 2021.

إقصاء العملات الأجنبية من التعاملات التجارية لإنقاذ الريال اليمني

عدن – أعطى تدخل جديد من الحكومة الشرعية اليمنية لحماية الريال المنهار بارقة أمل للمتشائمين من تقاعسها عن اتخاذ قرارات مصيرية تنتشل البلد ولو بشكل مؤقت من أزماتها المزمنة، بعد أن بصمت الحرب آثارها الكارثية على حياة المواطنين.

وفي تحرك جديد قررت الحكومة إلغاء جميع التعاملات والعقود التجارية الداخلية بالعملة الأجنبية واقتصارها على العملة المحلية، في خطوة هي الأولى من نوعها بهدف وضع حد للتدهور الحاد والمستمر لسعر العملة المحلية المتداعية أمام العملات الأجنبية.

وذكت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية أن "مجلس الوزراء برئاسة معين عبدالملك أقر في اجتماعه السبت الماضي بمدينة عدن عدم قانونية أي عقود أو تعاملات داخلية بالعملة الأجنبية واقتصار التعامل على العملة الوطنية بما في ذلك إيجار العقارات وغيرها".

ويأتي التحرك المتأخر كآخر الحلول الممكنة لحماية الريال بعد أن فقدت الحكومة والسلطات النقدية التي تدير شؤون البلد من العاصمة المؤقتة عدن كل ذخيرتها المتاحة من أجل إنقاذ الاقتصاد المشلول.

> الإجراء قد لا يأتي بنتائج سريعة إن لم ترافقه تدابير أخرى ومنها مراقبة التجار والمتعاملين بالعملة في السوق السوداء

ويرى محللون أن مثل هذا الإجراء قد لا يأتي بنتائج سريعة إن لم ترافقه العديد من التدابير الأخرى ومن بينها مراقبة ارتفاع الأسعار والمتعاملين بالعملة في السوق السوداء.

وقالوا إنه من المرجح استمرار انهيار العملة المحلية في حال عدم تنفيذ الإجراءات الفورية من قبل السلطات الحكومية سريعا والاتفاق على خارطة طريق مالية واضحة توقف التدهور المتسارع للريال والذي ستكون تداعياته أكثر قساوة.

ويواجه اليمن الذي يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم ضغوطا وصعوبات مالية واقتصادية غير مسبوقة نتيجة تراجع إيرادات النفط التي تشكل 70 في المئة من إيرادات البلاد وتوقف جميع المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة.

وحذرت منظمات إغاثة دولية وأخرى تابعة للأمم المتحدة من قرب انهيار الاقتصاد اليمني.

وضيق الانهيار المتسارع للعملة المحلية بعد أن بلغ سعر صرف الدولار نحو 1020 ريالا الخناق بشكل أكبر على معيشة السكان في أغلب مناطق البلاد التي أنهكتها الحرب، ودفعت الأسعار إلى الارتفاع إلى مستويات غير مسبوقة مما أدى إلى توسع رقعة الفقر.

وكانت العملة المحلية قد استعادت بعض قيمتها في أواخر سبتمبر عقب عودة رئيس الحكومة معين عبدالملك وعدد من الوزراء إلى عدن بعد ستة شهور على مغادرتها عقب اقتحام متظاهرين مقر الحكومة في قصر معاشيق الرئاسي في أواخر مارس 2021.

وقال صيارفة ومتعاملون في عدن لرويترز الأسبوع الماضي إن قيمة الريال واصلت هبوطها المتسارع لتسجل في سوق الصرف الموازية 1215 ريالا للدولار الواحد للشراء و1225 ريالاً للبيع، في أدنى مستوى له على الإطلاق.

وتتفاوت معاناة اليمنيين جزئيا من تلك الظروف، حيث توجد فئات أكثر عرضة من غيرها لتحمّل وطأتها، وعلى رأسها فئة النازحين الذين اضطروا إلى ترك مناطقهم بحثا عن الأمان من الحرب والجوائح الطبيعية.